

بلاغ إلى القيادة السياسية الحكيمة

بخصوص

الفساد المالي والإداري الممنهج متمثلاً
في منظومة فساد التعليم الخاص والدولي بوزارة التربية والتعليم

نظراً لوجود منظومة متكاملة لمافيا التعليم الخاص والدولي مما جعل التعليم بها عبارة عن سوق سوداء برعاية وحماية من بعض القيادات والشخصيات التنفيذية والأمنية والرقابية ، والتي تمثل درع واقى لمنظومة (السبوبة) لهذه المافيا في مربع أضلاعه:-

• السيد الدكتور/ .??.

• السيدة/ رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير ومديرة مكتبه.

• السيدة/ مساعد الوزير للتعليم الخاص.

• المستشار القانوني للوزير (الدرع القانوني).

بالإضافة إلي دروع أخرى في أجهزة رقابية وأمنية لحماية مربع الفساد منهم علي سبيل المثال لا الحصر : مسئول هيئة الرقابة الإدارية المشرف على الوزارة.

تمهيد (جزء لا يتجزأ من البلاغ):

يتضح من الهيكل التنظيمي السابق لديوان عام وزارة التربية والتعليم بتبعية الإدارة العامة للتعليم الخاص والدولي إلي قطاع التعليم العام **(المرفق 1)**، وبعد بلوغ السيد الدكتور/ رئيس قطاع التعليم العام الأسبق سن التقاعد وتم تعيينه نائباً للوزير لشئون المعلمين رأت منظومة الفساد ومافيا التعليم الخاص والدولي (وللاستمرار في تنفيذ أجندتها) إسناد ملف التعليم الدولي بشقيه الخاص والرسمي إلي سيادته وبناءً علي طلبه للإشراف عليه بالمخالفة للقواعد والقرارات الوزارية المنظمة وأيضاً بالمخالفة لقانون الخدمة المدنية وللمهام والإختصاصات الواردة بالهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم (المشار إليه)، وعدم وجود ما يشير من بعيد أو قريب في مهام وإختصاصات وظيفة نائب الوزير لشئون المعلمين يخول له الإشراف علي التعليم الدولي بشقيه الخاص والرسمي ، وتم بالفعل إجترأ هذا الملف من مهام وإختصاصات رئيس قطاع التعليم العام الجديد في ذلك الحين وإسناده لنائب الوزير لشئون المعلمين بناءً علي طلبه بإلحاح وبالمخالفة للمهام والإختصاصات التي حددها الهيكل التنظيمي السابق للوزارة في حينها **(المرفق 2)**.

وبتولي الدكتور عمله تم إحكام السيطرة علي التعليم الدولي بشقيه وتقوية قبضته عليه في سابقة خطيرة لم تحدث من قبل وقام بتنصيب مدير عام التعليم الخاص (أ/ ~~المنصوب~~) بعد بلوغها سن التقاعد مساعداً للوزير للتعليم الخاص والدولي بالمخالفة للقواعد المنظمة حيث يتم تنصيب مساعد الوزير من درجة وكيل أول وزارة وليس من درجة مدير عام، ولكن جاء هذا التنصيب كضرورة ملحة لحماية المصالح في التعليم الخاص والدولي من الأستاذ ~~المنصوب~~ ~~المنصوب~~ وخاصة وأنه يقف دائماً خلف الكواليس وتتصدر هي كافة المواجهات لحماية قادتها في

المافيا السابق ذكرها وهذا بالرغم من :- " مجازاتها بخضم ثلاثة أيام من راتبها الشهري بقرار

لجنة التأديب رقم 109 لسنة 2020 في القضية رقم 105 لسنة 2020 نيابة التعليم – القسم الأول

في ثبوت مخالفة إدارية وجريمة جنائية موثقة بالمادة 36 من قانون العقوبات بشأنها يستلزم معها

إحالتها للنيابة العامة " (المرفق 3)

وتم صرف النظر عن إبلاغ النيابة العامة بمعرفة السيد الدكتور ومعاونيه ومساعديه من المافيا ودروع الحماية الخاصة السابق ذكرهم.

ومن أهم أوجه الفساد في التعليم الخاص والدولي (وعلى سبيل المثال لا الحصر) ما يلي:-

1- التلاعب في ترخيص المدرسة الأمريكية الحديثة وتحقيق مكسب مالي غير مشروع بالمخالفة للقانون والقواعد والتعليمات المنظمة:

وهي المرخصة بناءً على حكم محكمة بالقرار الوزاري رقم 495 في 2011/12/10 وبلجنة شئون المدارس الدولية رقم 234 في 2011/12/4 بعدد فصل واحد وينمو بكثافة 19 طالب وتم تعديل الترخيص بتعليمات من مربع ومافيا الفساد من خلال لجنة شئون المدارس رقم 102 بزيادة عدد الفصول إلي اثنين وينمو بدلاً من واحد وزيادة كثافة عدد الطلاب من 19 إلي 25 طالب وبدون صدور موافقة الأبنية التعليمية وذلك بدءاً من العام الدراسي 2019 / 2020. (المرفق 4)

2- التلاعب باللائحة الداخلية للمدرسة البريطانية الدولية بمصر التابعة لإدارة الشيخ زايد وتحقيق مكسب مالي غير مشروع بالمخالفة للقانون والقواعد والتعليمات المنظمة: حيث تم:-

أ- إستبدال مصروفات التعليم باللائحة القديمة كمصروفات نشاط، ووضع مصروفات النشاط باللائحة القديمة كمصروفات تعليم باللائحة الجديدة دون سند قانوني .
ب- بيان مصروفات النشاط بمبالغ اعلي من المبالغ المقررة في اللجنة العليا لشئون المدارس التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة رقم (82) والمنعقدة بتاريخ 2018/12/12.
ج- تغيير اسم الممثل القانوني للمدرسة ليكون السيد/شريف يحيي ذكريا بهنسي باللائحة الجديدة بدلاً من السيدة/ راندا كمال الدين قره باللائحة القديمة والقرارات الوزارية الصادرة للمدرسة تمهيدا للعرض علي لجنة شئون المدارس التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية).

((وتم أثبات هذا التلاعب رسميا في القضية رقم 4329 لسنة 2018 ومجازات كل من : () وهم () مجرد أدوات لتنفيذ التعليمات)) (المرفق 5).

3- التلاعب بسن القبول بالجامعات المصرية من خلال السماح لطلاب القسم الدولي (البريطاني) للدخول بالجامعة (تحت السن) و تحقيق مكسب مالي غير مشروع بالمخالفة للقانون والقواعد والتعليمات المنظمة:

حيث لم يكمل الطالب 12 سنة تعليم قبل الجامعي او حتي إتمام الدراسة بالمرحلة الثانوية (3سنوات) بالمخالفة للمادة 167 من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 49 لسنة 1972 بشأن تنظيم الجامعات و قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 اللذان اشترطا ان يتم الطالب 12 عام في التعليم قبل الجامعي قبل إتحاقه بالجامعات المصرية وتم اعطاء الطلاب من هذه العينة افادات موجهة الي مدير عام مكتب تنسيق القبول بالجامعات الحكومية و الخاصة , واخري الي الادارة العامة للامتحانات بنفس المعني و توقيع كل من:

• السيدة/ ~~.....~~ ير عام الادارة العامة للتعليم الخاص.

• الدكتور/ ~~.....~~ رئيس الإدارة المركزية للتعليم الثانوي والخاص.

بالرغم من موافقة سابقة من المستشار القانوني للوزير في هذا الصدد الا ان اعتراض مكتب التنسيق جعل السيد المستشار يتراجع عن الرأي و يطلب رأي أداراه الفتوي بمجلس الدولة في

ج- مدرسة وينرز الخاصة للغات بإدارة كرداسة بمديرية -الجيزة- وممثلها القانوني عبد ~~المنعم محمد~~ قومي (مرفق 8 لموافقة المستشار القانوني على إجراء الامتحان)

6- تحقيق كسب مالي غير مشروع بالمخالفة للقانون والقواعد والتعليمات المنظمة من خلال غرض الطرف عن وجود عشرات الكيانات التي تمارس تقديم خدمات التعليم الخاص في صورة مدارس خاصة (لغات و دولي) وبدون ترخيص من وزارة التربية والتعليم منذ أكثر من 13 سنة حيث يتم تحميل الطلاب وإجراء امتحاناتهم بمدارس أخرى مرخصة.

على سبيل المثال وليس الحصر:

أ- مدرسة الاندلس الخاصة بالحزام الاخضر بإدارة 6 اكتوبر بمديرية -الجيزة- وممثلها ~~المنعم محمد~~ تحميل طلابها مقابل 5 الاف جنية للطالب على مدرسة الاندلس الخاصة بإدارة كرداسة لصاحبها ~~المنعم محمد~~ بالتنسيق مع جميع الجهات الرسمية بما فيها الوزارة.

ب- مدرسة جرين هيفن الخاصة بالثورة الخضراء طريق المزرعة بإدارة الشيخ زايد بمديرية الجيزة ويتم تحميل طلابها مقابل 5 الاف جنية للطالب على مدرسة بحدائق الاهرام بالإضافة الى مدرسة الاندلس بإدارة كرداسة لصاحبها ~~المنعم محمد~~

ج- مدرسة القدس الشريف بإدارة البساتين بمديرية القاهرة.

● واستمرار لمسلسل الفساد في التعليم الخاص الذي تديره المصالح الخاصة ثم الآتي:-

أولاً: تأسيس شركة خاصة لإنهاء اجراءات تأسيس وترخيص المدارس الخاصة ومقرها بالتجمع بالقاهرة الجديدة لتحقيق كسب مالي غير مشروع بالمخالفة للقانون والقواعد والتعليمات المنظمة.

وذلك تحت مرأى ومسمع ورعاية من أكبر القيادات التنفيذية والسياسية والامنية والرقابية بوزارة التربية والتعليم وتضم الشركة افراد في التعليم الخاص وهم ~~أحمد محمد~~ (كان منتدبا من ادارة المعادي وتم اجراء نقل له بمفرده الى الوزارة مؤخرا تقديرا لجهوده في خدمة مربع الفساد)

إبراهيم باب الله ~~المنعم محمد~~ بالإضافة الى كل من:-

~~محمد عبد الوهاب~~ الذي تم استبعاده من مكتب المستشار القانوني للوزير لنفس السبب سابقا وشقيقه ~~محمد عبد الوهاب~~

وذلك تحت الاشراف المباشر من الاستاذة / ~~المنعم محمد~~ مدير عام التعليم الخاص والتنفيذي الأول لأوامر قيادات مافيا التعليم الخاص د/ ؟ ، ~~المنعم محمد~~ كتب الوزير، وحماية عضو هيئة الرقابة الإدارية (والمشرف علي الوزارة) بالإضافة الى السيد المستشار / (المستشار القانوني للوزير).

حيث تقوم هذه الشركة بإنهاء كافة اجراءات ترخيص المدارس الخاصة مقابل دفع مبلغ 5 مليون جنية نقدا لأي من اعضاء الشركة، وخلال شهور ودون حضور أي من اصحاب المدارس او ممثلها القانونيين او حتى توقيع واحد منهم تقوم الشركة بكل الاجراءات دون علم صاحبها.

من خلال تفويض اشخاص ليس لهم علاقة بالمدارس بمباشرة التعامل مع الوزارة بالمخالفة للقوانين والقرارات الوزارية وللقواعد والتعليمات المنظمة التي تحظر التعامل مع الوزارة في مباشرة استخراج التراخيص لأصحاب هذه المدارس أو اي من المساهمين وقيدت التعامل فقط مع الممثل القانوني للمدرسة ,

كما لا يجوز للممثل القانوني اعطاء هذا التفويض لغيره الا بتوكيل رسمي موثق في الشهر العقاري.

وتأكيداً لذلك كان هناك العديد من التفويضات التي تصدر لشخص واحد لا يمثل أصحاب المدارس لإنهاء اجراءات اكثر من مدرسة بالمخالفة للقرارات الوزارية والأوامر الادارية التي تحظر التعامل الا مع الممثل القانوني للمدرسة والتي تنص على:-

" يقتصر التعامل بين الادارة العامة للتعليم الخاص والمدارس الخاصة في أي إجراء من أي نوع بشأنها على السيد الممثل القانوني فقط للمدرسة ووفقا لما تثبته المحررات الرسمية بذلك طبقا للقواعد المنظمة".

على سبيل المثال ما يلي:

- تفويض عن مدرسة قبة العباقرة الدولية بكرداسة للسيدة / [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 9)
- تفويض عن مدرسة البريق بكرداسة للسيدة / [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 10)
- تفويض عن مدرسة وينرز بكرداسة للسيدة / [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 11)
- تفويض عن مدرسة برنستون الدولية بإدارة القاهرة الجديدة للسيد / [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 12)
- تفويض عن مدرسة الياس الدولية بإدارة حلوان للسيد / [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 13)
- تفويض عن مدرسة قايتباي الخاصة بإدارة القاهرة الجديدة للسيد / [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 14)
- تفويض عن مدرسة نايل صانز الامريكية البريطانية الدولية بإدارة العبور للأستاذ/ السيد [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 15)
- تفويض عن مدرسة برنستون الدولية بإدارة القاهرة الجديدة للسيد / [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 16)
- تفويض عن مدرسة العقول اللامعة الدولية بإدارة الخليفة والمقطم للسيدة / [REDACTED] رقم قومي [REDACTED] (مرفق 17)

ثانياً: الموافقة على استقدام الأجانب للعمل بالمدارس الدولية بجمهورية مصر العربية دون الحصول على الموافقة الامنية باستطلاع رأى جهات الاختصاص في ذلك لتحقيق كسب مالي غير مشروع بالمخالفة للقانون والقواعد والتعليمات المنظمة

حيث اعتادت السيدة / [REDACTED] الحصول على موافقة بعمل الاجانب فى المدارس الدولية من الوزير بدون الحصول على موافقة امنية.

وحدث التصادم الكبير بين مديرة التعليم الخاص والادارة المركزية للأمن بعد رفضها عمل عدد (450) من الاجانب في المدارس المصرية الخاصة الدولية بدون الحصول على الموافقة الامنية بعد استشارة من اللواء احمد عبد الفتاح رئيس الادارة المركزية للأمن الذي ايد ضرورة الحصول على الموافقة الامنية.

● وفي واقعة فساد واضحة بالوزارة تم ضبط الاستاذة / ~~.....~~ برشوة :-

وبدلا من التحقيق معها في الواقعة تم حمايتها بدروع الحماية لأعضاء المافيا واهمها - عضو هيئة الرقابة الادارية والذي تربطه علاقة شخصية؛ بالمذكورة وبسرعة الصارخ أصبحت سيادتها أحد اركان المافيا المهمة في التعليم الخاص والدولي بالإضافة الى صدور تعليمات من السيد الوزير بنقلها الى ادارة الامتحانات لدى السيد/ ~~.....~~ مدير إدارة الامتحانات - وتم التعطيم على الواقعة والمخالفات الواردة بها وهي ليست المرة الاولى التي تدان بها رسميا فسبق اتهامها ومجازاتها رسميا نتيجة ثبوت اتهامها بالتلاعب في لائحة المدرسة البريطانية بالشيخ زايد كما ذكر اعلاه.

وبالرغم من ان التحريات اثبتت ان المتهمه كانت تسكن في قرية طحانوب في القليوبية لأسرة بسيطة اما الان وعلى مرأى ومسمع كل العاملين بديوان عام الوزارة فلديها سيارة نيسان قشقاى حديثة وشقة في التجمع الخامس ومبلغ 12 مليون جنية كرصيد بنكي.

ثالثاً:- اجهاض كل محاولة تبرز هذا الفساد من قيادات نافذة بالوزارة وخارجها اما بالتنكيل بها أو بالنفي خارج جنة التعليم الخاص او رمى فتات من طعام اللصوص في التعليم الخاص :-

حيث حاولت بعض الاشخاص نظيفة اليد من داخل التعليم الخاص ومن خارجه الافادة عن موقف هذه المخالفات أو الافادة حول التساؤل أنه لا يوجد اجراء رسمي واحد تم اتخاذه حيال المافيا أو الكيانات التعليمية المخالفة للقانون والقرارات الوزارية المنظمة وفقا للمادة 75 من القانون رقم 139 لسنة 1981 لان يد الفساد الباطشة اقوي

ولإسكات جبهة كبيرة من العاملين بالتعليم الخاص بالوزارة الغير راضية على الفساد تم اعتماد الوزير لمكافأة مالية مقدارها 120 الف جنية لكل موظف بالإدارة العامة للتعليم الخاص والدولي بالوزارة. وذلك في العام الماضي قبل عيد الاضحى المبارك للعام 2023/2022م في سابقة لم تحدث في الوزارة من قبل او حتى في اي مصلحة حكومية ويمكن الرجوع الى ملفات قسم الحسابات الخاصة بالوزارة ... على سبيل المثال (أ. ح.) وغيرها ممن يقدر عددهم بـ 22 موظف من المبعدين عن أي عمل يخص التعليم الدولي في الإدارة.

● وفي أبرز مثال صارخ على الفساد في التعليم الخاص هو الموظف/ ~~.....~~ وهو أبسط واصغر اداة في مافيا الفساد بالتعليم الخاص).

حيث أن هذا الموظف كان يعمل عامل خدمات معاونة (فراش) الى عام 2019 تقريبا ثم جاءه الفرج وقام بتسوية حالته الوظيفية الى إداري بإثبات حصوله على مؤهل متوسط وكان احد الكادحين مثل باقي موظفي الدولة.

الا انه وبقدرة قادر وخلال سنة فقط ودون خجل اصبح يملك سيارة نيسان قشقاى جديدة (زيرو) وظهرت عليه نعمة الثراء الفاحش غير المشروع التي لا يمكن أن تظهر على موظف في مستواه الوظيفي لكنة دخل دائرة الثراء غير الشرعي لأنه كان مندوب المافيا في تسليم الخطابات والمحاضر والقرارات في بيوت اصحاب المصالح.

مما سبق يتضح أن وزارة التربية والتعليم اصبحت مرتع لتنفيذ اجندة المصالح الخاصة لمربع الفساد وقيادات مافيا التعليم الخاص والدولي لتحقيق كسب مالي غير مشروع بالمخالفة للقانون والقواعد والتعليمات المنظمة من خلال التربح والرشوة وتسهيل الاستيلاء على المال العام خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفي وسلوك مسلك يخالف القانون بغض النظر عن مصالح الدولة والتعليم في مصر.

وعليه: يرجى التكرم باتخاذ اللازم نحو:-

- 1- التحقق من الاتهامات واتخاذ اللازم قانوناً بفرض الحراسة على ممتلكات المذكورين واسترداد اموال الدولة ومصادرة اموال الرشاوى.
- 2- التوجيه لإدارة الكسب غير المشروع وجهاز الاموال العامة بأعمال شئونهما ومراجعة الذمة المالية لمدة عشرة اعوام سابقة مقارنة بحصر الممتلكات والحسابات البنكية الحالية لكل من تم ذكره ، وكل من حمى ، وكل من بطش .

سابقة مقارنة بحصر الممتلكات والحسابات البنكية الحالية لكل من:

- [REDACTED]
- [REDACTED]
- [REDACTED]
- [REDACTED]
- [REDACTED]
- [REDACTED]
- [REDACTED]
- [REDACTED]

والله ولي التوفيق
وتحيا مصر حرة